



PROVISIONAL

A/PV.2242
25 September 1974

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والعشرون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الألفين والمئتين والثانية والأربعين

المنعقدة بالمقر بنيويورك

يوم الأربعاء ٢٥ أيلول/سبتمبر الساعة ٣٠ / ١٠ صباحاً

(الجزائر)

السيد بوتفليقة

الرئيس :

(جمهورية ألمانيا الفيدرالية)

السيد جنش

ثم

(نائب الرئيس)

— مواصلة المناقشة العامة (٩)

الكلمات القيمة من :

(غوندوراس)

السيد باتريس

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبقة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services , Room LX-2332 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .
وهيث أن هذا المحضر وزع في ٢٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٤ ، فإن التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ٢٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٤ .
فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيداً تاماً لتيسير الانجاز العمل .

74-398899

— ٢ —

(الدنمارك)

السيد جولديرج

(لاوس)

السيد فونغوشيت

(كندا)

السيد ماك ايكين

البند رقم ٩

مواصلة المناقشة العامة

السيد باتريس (هندوراس) (الترجمة عن الإسبانية) : سيدى الرئيس انني أتيت من منطقة سادها الدمار والقتل في كل مكان وانني ان أصدق هذا المنبر فاني أود أن أدعو كل المشاعر الانسانية في الدول الممثلة هنا باسم الشعب الذى يعاني اليوم من مأساة طبيعـية سببت أكبر المآسي في تاريخه ففي الأسبوع الماضي شب اعصار صارم وشديد على الساحل الأطلنطي لهندوراس وبذر الدمار والقتل وقد نتجت عن ذلك أمطار استمرت أياما عديدة وسببت فيضانات شديدة وأضرار بالغة في كل أنحاء هندوراس وتركت وراءها البكاء والنحيب على القتلى الذين ذهبوا ضحية هذا الاعصار . واننا لا يمكن أن نقدم الآن معلومات دقيقة عن عدد الضحايا الذين ماتوا في هذا الاعصار ولكن يمكن أن نقول أن عدد القتلى يصل الى عشرة آلاف قتيل أما ستة آلاف شخص الذين يعيشون في المناطق التي انصبت عليها هذه المآسي فانهم قد فقدوا منازلهم وكل ما يأويهم وحتى نرى الأمور في اطارها الصحيح يجب أن نقول أن عدد سكان هندوراس لا يصل الى ثلاثة ملايين وأن العنصر الأساسي الذى يقوم عليه اقتصاد بلادى قد تحطم فان المحاصيل الزراعية التي كانت تصدر والتي كانت تستهلك قد قضى عليها في مساحة ٨٥٪ من الأراضي المزروعة . وسوف تغطي المياه الأراضي التي كانت خصبة والتي كانت تعد من أكبر الثروات في بلادى ما يجعل إعادة زراعتها أمرا مستحيلا حتى فترة طويلة قادمة وهذا سيسبب خسائر لا يمكن التغلب عليها في هندوراس . ان دولتي دولة زراعية وتربي الماشية وتعتمد تربية الماشية والزراعة جزءا كبيرا من اقتصاد هندوراس وكان هذا الاعصار أمرا غير كاف فان أغلب الصناعات وأغلب المصانع الموجودة في هندوراس كانت توجد في المناطق

المنكوبة مما سوف يدفعها الى اغلاق أبوابها أو دفعها بالفعل الى اغلاق أبوابها حتى
ازدادت البطالة في هندوراس الآن. وان كل الخدمات مثل الطرق والكبارى وخطوط السكك
الحديدية ، وشبكات المياه والانارة وغيرها من الخدمات في الدولة قد أصابتها الكارثة أيضا .
وتقدر الاحصاءات الفنية الأولية أن هذه الخسائر تصل الى مليار دولار وقد حدث هذا في دولة
اجمالي ناتجها القومي أقل بكثير من هذا الرقم .

ان التضامن الدولي قد قدم لنا مساعدات من كل أنحاء الأرض ووصلتنا المساعدات حتى
 نتمكن من السيطرة على هذه الخسائر فقدت لنا المواد الغذائية والملابس والمساعدات الأخرى
 والأدوية وغيرها ، لقد وصلتنا مساعدات من كل الدول وأود باسم بلادي وباسمي الشخصي أن
 أشكر كل الدول التي ساعدتنا في هذه المحنة وأن شعب وحكومة هندوراس يقومون بكل الجهود
 الممكنة ويكرسون كل جهودهم وكل مصادرههم ويعملون ٢٤ ساعة يوميا حتى يستجيبوا للمطالب
 الملحة في إطار هذه المأساة التي ألمت بنا ، وانا قد صمنا بشدة على مواجهة مسؤولياتنا في
 هذه المحنة وعلى إعادة بناء وطننا الذي لحقت به هذه الخسارة وأن نخلص له ونعمل من أجله
 ولكننا ندرك أن جهودنا وحدها أيا كانت درجة شدتها لا تكفي بل اننا في حاجة الى مساعدة
 كبيرة وعاجلة من جانب كل الدول . هذه ياسيادة الرئيس هي الأسباب التي دفعتني الى التواجد
 هنا والتحدث من فوق هذا المنبر . واني أشكركم على منحي فرصة التحدث ، لقد جئت هنا
 بصفتي ممثلا لدولة فقيرة محتاجة للمساعدة ، انا نؤمن بالهيئات الدولية ونؤمن بشعور التضامن
 بين كل الدول ونأمل في أن هذه المساعدة سوف تأتينا بسرعة ومكرم واني أشعر بسعادة بالنفـة
 ان أن المجموعة اللاتينية الأمريكية قد منحتني حق التحدث وهذه المجموعة تعتبر أن المأساة
 التي انصبت على هندوراس مأساة بالنسبة لكل شعوب أمريكا اللاتينية ، ان الله قد ابتلانا بهذه
 المأساة ولكنه في نفس الوقت أعطانا الصبر والمقاومة ولذلك ، ياسيادة الرئيس ، فاني سوف أتوجه
 بالحديث لكل أشقائي في الانسانية وأقول لهم ان الشعب الذي أصيب بشدة لا يسمع الا أن يزيد
 من تصميمه على الحياة وأن يزيد من شكره للذين سوف يسيرون معه في هذا الطريق وشكرا .

(السيد جولد برج) (الدانمارك) : (الترجمة عن الفرنسية)

السيد الرئيس انه ليسعدني جدا أن أهنئكم باسم حكومتي واسمي شخصيا على انتخابكم رئيسا

- ٧ -

للدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، اننا لا نهنتكم ياسيدى الرئيس كرئيس
فحسب بل ان هذا الشرف وهذه الثقة التي أولاها الناهبون اياكم توجه الى الجزائر أيضا .
ان مكانة بلدكم ومكانتكم شخصيا في مجال التعاون الدولي تثرى رئاستكم بالا مكانيات التي تكفل
احراز التقدم والتوفيق والوساطة التي يتوقف عليها نجاح الجمعية العامة .

سيدى الرئيس يقول السكرتير العام - ويوضح - في تقريره السنوى المهام أن هذه الدورة
للجمعية العامة ذات مفزى وأهمية خاصة . ان اهتمامنا يجب أن يركز في هذا العام على خطر
الكساد الذى سيصيب البلاد الصناعية وكذلك على الامكانيات المتاحة للتعاون بين البلاد الصناعية
والبلاد النامية وعلى الحاجة الطحة للمعونة العاجلة التي تقدم للبلاد التي ستأثر أكثر نتيجة
للأزمة الاقتصادية . ان الأمم المتحدة يجب أن تكون على استعداد لكي تسبق المشاكل المتغيرة
جذريا وسرعة وفي نفس الوقت يجب أن تكون الشعوب على استعداد لمواجهة هذه التحديات
ويجب علينا أن ندرك أن هناك ترابطا بين الدول يتزايد في أهميته وان التجمعات التقليدية
للبلاد أصبحت عرضة للتغير كذلك . فالتعاون الدولي أصبح أمرا أساسيا لعدد كبير من البلاد .
لقد شهد العام الحاضى تغيرات كبيرة في العلاقات الدولية للأسعار وقد ارتفع معدل
التضخم ارتفاعا كبيرا . كما أن مصاعب موازين المدفوعات كانت تهدد عددا كثيرا من البلاد .
ان مداولات الجمعية العامة في هذه الدورة حول المشاكل الاقتصادية والاجتماعية تنبثق من
خلفية المخاوف من كساد اقتصادى لم تشهد له المنظمة مثيلا في تاريخها . واذنا تركنا الموقف
يتدهور أكثر فأكثر فان العالم سيخسر الكثير .

وليس الشعور بالتضامن والتآزر فقط ، ولكن المصلحة الشخصية بعيدة المدى ومعيدة النظر
هي التي يجب أن تلهم الشعوب الغنية أن تسهم في ازدهار التقدم الاقتصادى في البلاد

الأقل حظاً ، ان هذه البلاد من جهتها يجب أن تعترف أن التقدم الاقتصادي الثابت في البلاد المتقدمة يتعارض مع زيادة التجارة الدولية وبالتالي مع التنمية الاقتصادية في البلاد النامية .

وفي الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة قلت من هذه المنصة أنه في نظر الحكومة الدانماركية فإن التغيرات النسبية في الأسعار ليست مقبولة فحسب بل ضرورية إذا ما أردنا للتقدم الاقتصادي والتكنولوجي في كل أجزاء العالم أن يستمر .

ولكننا في نفس الوقت حذرنا من التغيرات الكبيرة في الأسعار في فترات قصيرة . فالصناعات تحتاج وقتاً لتكيف وتطوع التكنولوجيا للظروف المتغيرة . وإذا ما أخذنا هذه العوامل في الاعتبار يمكننا أن ننجز ونحقق هدفنا على أساس التوزيع الأكثر عدالة للموارد بين شعوب العالم بمعدل متزايد من الثروة .

ان الصاعب الاقتصادية الحالية التي تشاهدها بلدي لا يمكن مقارنتها بصاعب بلاد العالم الثالث حيث تطلب الناس المهادج الأساسية للحياة .

ولكن بما أننا معتمدون على التجارة الخارجية اعتماداً كلياً ، بما في ذلك الواردات من المواد الأولية ، فإن الدانمارك تواجه مشاكل حقيقية من الصعب حلها بالنسبة لبلد صغير فيه توزيع متساو للدخل وفيه نظام سياسي ديمقراطي .

اننا في الدانمارك نحاول جاهدين ، أن نكيف أنفسنا مع الوضع الاقتصادي الجديد ، وقد قمنا بتغيير كبير في اقتصاديات القطاع العام وذلك بتخفيض الضرائب على الدخل بحوالي ٧٠٠٠ مليون كرون دانماركي في العام وهذا يقابل ٢٥ ٪ . وفي نفس الوقت قد خفضنا النفقات العامة بحوالي ٧٠٠٠ مليون كرون دانماركي . ونحن نعلم بأننا لكي نتغلب على الوضع الحالي فإن الجزء العامل من الشعب الدانماركي يجب أن يعمل أكثر وأكثر وفعالية أكثر لكي يحافظ على المستوى الحالي للمعيشة .

لقد استطعنا وفي الواقع أن نخفض هذا التخفيض الكبير من النفقات العامة دون أن نغير من سياسة الدانمارك للتنمية أو في المجال المخصصة لها . وسنستمر بقدر ما نستطيع في المحافظة على المستوى العالي لسلامتنا في الأجهزة المختلفة المتعددة الأطراف للتنمية . اننا نمتدرف بأن المعونة البعيدة المدى التي تقدمها البلاد الصناعية هو النمط من المعونة الذي يمكن أن تستخدمه البلاد النامية لكي تحسن من اقتصادياتها وترفع من مستوى معيشة شعوبها . واننا نأمل باخلاص بأن لا تضار هذه الجهود نتيجة للسياسات التي قد تؤدي إلى انكماش النشاطات الاقتصادية في البلاد الصناعية الأخرى .

وفي الختام ، هناك الحاجة للمعونة في حالة الطوارئ ، وهذه يجب أن نمتدرف بها . ووصفتنا عضوا في جماعة الدول الأوروبية الاقتصادية فان الدانمارك ستشارك في الاسهامات التي حددتها جماعة الدول الأوروبية الاقتصادية والتي ستقدمها للبلاد النامية التي ستأثر أكثر نتيجة للأزمة الاقتصادية .

ومتنظيم عدد من المؤتمرات الدولية عن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية فان الأمم المتحدة قد رسمت الاطار لتخطيط سياسات جديدة خاصة بالتعاون الدولي للتنمية ، هذه المؤتمرات تقدم فرصا فريدة يجب استغلالها . ويجب أن نحاول تفهم المشاكل التي تواجه حكوماتنا والقيود على حرية عملها ، ويجب أن نمتدرف أنه بالقبول على نطاق كبير للتوصيات التي تصدر عن هذه المؤتمرات يمكن أن نتقدم بحلول عملية دائمة .

ان حجم هذه المشاكل قد واجه جماعة الدول الأوروبية الاقتصادية بتحديات كبيرة . وان الحكومة الدانماركية لتأمل بأن مجموعة التسعة ستستطيع أن تواجه هذه التحديات حتى يمكن أن يتمكن الاقتصاد الأوروبي من تجسيد دفعته لصالح الدول الأعضاء في جماعة الدول الأوروبية

الاقتصادية وكذلك لصالح الشعوب الأخرى في العالم . ان بلدى تعلق أهمية خاصة على مسئولية وتفهم جماعة الدول الأوروبية نحو العالم الخارجي . ونحن من جهتنا نتوقع أن تظهر التجمعات الاقتصادية الأخرى في بلدان العالم تفهما لأهمية وضرورة زيادة التعاون الاقتصادي فى أوروبا .

ان الدانمارك — مع البلاد الأخرى في جماعة الدول الأوروبية — تؤيد بكل قوة قيام الحوار العربي الأوروبي . هذا الحوار الذى لا يوجه ضد أية دولة أو ضد أى منطقة جغرافية في العالم والذى لا يختلف في هدفه وفحواه عن الجهود التي بذلت لحل مشكلة الشرق الأوسط . وهو استمرار طبيعي للتقليد الممارس الذى يقوم على الحقائق الجغرافية والتاريخية والثقافية والاقتصادية . ان الحوار هو استحداث للتعاون بين اقليم واقليم يقوم على أساس الافتراض بأن الدول المتجاورة القريبة يجب أن يعني بعضها ببعض .

ولو أن الوضع في الشرق الأوسط لا يزال خطيرا ومشحونا بالخطر الا أن هناك — في رأينا — آفاق للتقدم نحو تحقيق حل شامل للنزاع .

وفي البرتغال فان قرار الحكومة الجديدة بانها* خمسمائة سنة من حكمها الاستعماري في أفريقيا ، قد أدى الى انضمام جمهورية غينيا بيساو الى عضوية الأمم المتحدة ، وتكوين حكومة من الأفارقة في موزامبيق ، التي ستحصل على استقلالها قريبا ، وكذلك بد* المفاوضات حول مستقبل أنجولا وحريتها واستقلالها وكمثل لبلد أوروبي ، عبر سنوات وتاريخ الأمم المتحدة ، كان يبذل جهودا مستمرة للتعجيل بمثل هذه التطورات ، يسعدنا أن يلاحظ أن الأمم المتحدة قد حققت هدفها النهائي . واننا لنأمل في المرحلة الأخيرة لهذا التطور أن تظهر كل الأطراف المعنية ، التفهم اللازم حتى تكفل استمرار هذا التطور في مجال التعاون والسلام .

لقد لاحظنا تيارات مشجعة في مجال التطورات الدولية ، ولكن هناك مجالات أخرى تسود

فيها المآسي الانسانية والتوترات السياسية ، وأحب أن أوضح في هذا الصدد أنه لكي نكفل احترام الفرد للحقوق الانسانية الأساسية ، فيجب ألا نسمح بالتعذيب أو بأي معاملة غير انسانية أو قاسية حيثما كانت في العالم .

ففي جنوب أفريقيا ، لا زالت سياسة التفرقة العنصرية سائدة ، وإن نظام حكم الأقلية في روديسيا ليعتبر أمثلة مخيفة لمثل هذه التطورات والتي لا تتفق مع التطورات العالمية التي نقبلها . إن حكومتي مستعدة ، كما كانت دائما ، بأن تسهم في إطار ميثاق الأمم المتحدة لاتخاذ الاجراءات الفعالة لكي نعكس هذا التيار في هذه المناطق .

ومن المهم أن نواصل هذا التقدم في الجهود الدولية التي تبذل حاليا من أجل الوصول الى حل عادل دائم على أساس اتفاقيات فصل القوات مع احترام كل الحقوق الشرعية بما في ذلك الحقوق الشرعية للفلسطينيين .

وفي الشهور القليلة الماضية ، شاهدنا صراعا مأساويا في قبرص . وإننا نكن كل شعور طيب نحو الشعب القبرصي ونأسف للمشاكل الانسانية المؤلمة التي نتجت عن هذه الأزمة ، وإن حكومة الدانمارك قد ساهمت في قوة السلام وفي الجهود الانسانية في قبرص وتأمل أن تلتزم جميع الأطراف - ودقة - بقرارات مجلس الأمن وأن تحترم وقف إطلاق النار ، وتحترم أيضا علم الأمم المتحدة وتسهل بكل الطرق الممكنة عمل قوات الطوارئ الدولية لانجاز أعمالها الشاقة والهامة هناك ، ونحن واثقون من أن حلا عادلا ودائما لمشكلة قبرص يمكن أن يتحقق عن طريق المفاوضات طبقا لروح ونص ميثاق الأمم المتحدة .

إن الدول الكبرى ، ولا شك ، تتحمل مسؤولية خاصة من أجل كفالة تطورات أكثر استقرارا في هذه المناطق المضطربة ، تطورات تفتح المجال نحو حلول عادلة لكل الأطراف . وأمام هذه

الخلفية فمن المهم أن تكون التطورات للعلاقات بين الشرق والغرب متسمة بالاستمرار في سياسة
الوفاق، هذا الاستمرار الذي يكفل ويساند الآمال نحو تحقيق وقيام هذه السياسة .

ان الجهود التي تبذل للسيطرة على الأسلحة النووية ، وزيادة التعاون في المجالات المختلفة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي قد استمرت وفي هذا الجزء من عالمنا فان القضايا الهامة التي تنبثق من الرغبة في تنمية الثقة المشتركة، والتعاون ، والاقبال والتخفيض من القوات العسكرية كانت موضوع محادثات هامة متعددة الأطراف في جنيف وفي فيينا .

ان الدانمارك قد لاحظت باهتمام الاتفاقيات في مجال نزع السلاح التي أبرمت بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في مؤتمر القمة الذي عقد في موسكو . واننا نأمل أن هذه الاتفاقيات قد توفر الأساس العريض للتقدم نحو تحديد الأسلحة الاستراتيجية ونحو نزع السلاح الشامل . ان الدانمارك لتأمل بأن اتفاقية خاصة بالتجارب النووية تحت الأرض ستتمد لكي تشمل الانفجارات التي تزيد عن ١٥٠ كيلوطن .

ان الجهود التي تبذل في مجموعة مؤتمر لجنة نزع السلاح للتوصل الى الاتفاقية الخاصة بحظر الأسلحة النووية وحظر انتاجها وتخزينها والقضاء على المخزون من مثل هذه الأسلحة يجب أن تكمل بابرار هذه الاتفاقية . وان حكومتي تعتبر أنه من الأهمية بمكان ، تحقيق انضمام جميع الدول أعضاء الأمم المتحدة - بأسرع ما يمكن - الى اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية .

ان الجهود التي بذلتها الدانمارك عبر سنوات لعقد مؤتمر خاص للأمن والتعاون في أوروبا تنبثق من الرغبة الأكيدة في بلورة الوفاق بين الشرق والغرب بالنسبة للدول والشعوب والأفراد كذلك . ولا يزال رأينا هو أن الاتفاقية التي أعدها المؤتمر التحضيري في هلسنكي يعكس بطريقة عملية المشاكل التي نعاني منها في هذه اللحظة والتي تعطل التقدم نحو تحقيق هذا الحل . كما نؤمن بأن مثل هذا التقدم سيكون له أهمية كبرى بالنسبة لاستمرار وتدعيم الوفاق في أوروبا وفي مجال أوسع لتحقيق الهدف الأول لهذا المؤتمر .

ان المؤتمر قد استأنف عمله في جنيف وان الدانمارك سوف تواصل جهودها نحو تحقيق حل بأسرع ما يمكن للمشاكل الهامة التي قد تحقق الآمال التي تعقد على عقد مثل هذا المؤتمر بمشاركة كل الدول .

وفي الختام ، أود أن أقول أنه من المعروف للجمعية العامة أن الدانمارك تعلق أهمية كبيرة على الاشتراك في أعمال الأمم المتحدة وتعتبرها العنصر الأساسي لتحقيق نظام عادل في العالم والحفاظ على السلام العالمي والأمن . ان وجود الأمم المتحدة ذات الصلة العالمية يعتبر احدى الأسس التي تقوم عليها سياسة الدانمارك .

ونحن كأحد بلاد الشمال نتمتع بمستوى مرتفع للمعيشة ، واننا نبذل كل ما في وسعنا لمساعدة التنمية في البلاد الأقل حظا . وان ما أنوى تقديمه من الملاحظات الأخرى هو أن يؤكد أن بلدا ما لا يستطيع أن ينتج المواد الأولية والطاقة يهتم كذلك باستمرار التنمية الاقتصادية والمساهمة نحو تحقيق التقدم والتنمية في أجزاء أخرى من العالم . وهذا يتطلب تفهما من البلاد الأخرى .

وصفة بلدى عضوا في جماعة الدول الأوروبية ، فاننا نريد أن نشترك في تنمية تقدمية في مجال التعاون الأوروبي حتي نجعل من أوروبا حجرة الزاوية في السلام العالمي وعاملا اقتصاديا أساسيا في الجهود التي تبذل لتقدم التنمية ورفع مستوى المعيشة في البلاد الأخرى . ان هذا العمل قد صادفته صعوبات نتيجة للوضع الاقتصادي الحالي ، وهذا يتطلب من البلاد الأخرى أن تفهم وتتقبل ما نقوم به حاليا في أوروبا .

وعلى المدى البعيد فانه يجب أن نتوصل الى حل عن طريق تطهير التكنولوجيا الحديثة والتعاون على قدم المساواة مع البلاد التي تمتلك الموارد الطبيعية . ان العمل أمانا هو

أن نؤكد أن التفاهم المشترك والتعاون ، يمكن أن تؤدي بالتغيرات أن تتخذ مجالا سهلا وتوفر
الامكانيات للبلاد ذات النظم المختلفة لتحقيق هدفها .

يجب أن نحكم على قدرة منظمنا العالمية على التوفيق بين الآراء المختلفة ، وأن نطوع
ارادتنا نحو الارادات الأخرى ، وأن نطوع نشاطات منظمنا لكي تواجه المشاكل المتغيرة دائما .

السيد فونجفيشت - (لاوس) (الكلمة بالفرنسية) - كان من الأليق طبيعيا أن يتولى

صاحب المعالي الأمير سوفانا فوما وزيرنا الأول المحترم رئاسة وفد لاوس الى الجمعية العامة
للأمم المتحدة الا أن معاليه وقد كان يعاني مؤخرا من المرض لا بد وأن يقضي فترة من الراحة ،
فمن واجبي اذن أن أترأس وفد لاوس في هذه الدورة . وانه لشرف عظيم لي وارتياح كبير كذلك
أن أمثل ملكة لاوس في الدورة التاسعة والعشرين لهذه الجمعية الموقرة في الوقت الذي تمر فيه
بلدي بمرحلة جديدة في تاريخها بعد أن شكلت حكومة الوحدة القومية المؤقتة بعد أن شكل
المجلس القومي الائتلافي . واسمحوا لي كذلك باسم بلدي أن أضم صوتي الى من سبقني من
المتحدثين لأوجه تهاني الحارة الى صاحب السعادة عبد العزيز بوتفليقة الممثل اللامع لجمهورية
الجزائر الديمقراطية والشعبية طليعة حركة بلدان عدم الانحياز بمناسبة انتخابه بالاجماع رئيسا
لهذه الدورة . كما أود كذلك أن أوجه تهاني الى صاحب السعادة السيد كورت فالد هايم
السكرتير العام لمنظمة الأمم المتحدة على الجهود التي ما فتئ يبذلها والطاقت الكبيرة التي
خصصها لقضية السلام والانفراج الدوليين .

كما أحبي من صميم قلبي بكل احترام كل المندوبين المحترمين الممثلين هنا الذين أعبّر لهم عن أعمق امتناننا لمشاعر الصداقة والتعاطف الأخوي التي عبروا عنها تجاه بلدي . واني لأتمنى لهم جميعا صحة جيدة ونجاحا باهرا في مهمتهم الشريفة .

ان برنامج الحكومة السياسي الذي أقره مؤخرا المجلس السياسي القومي الائتلافي طبقا لاتفاقية فينتيان ، يؤكد بصفة واضحة سياسة السلام والاستقلال وعدم الانحياز الحقيقية لمملكة لاوس . موصفنا عضوا من عائلة بلدان عدم الانحياز الكبيرة ، فان الحكومة المؤقتة للاتحاد القومي للاوس تود أن تعبر من فوق هذا المنبر ، عن موقفها تجاه المشاكل الدولية وذلك وفقا للاعلان السياسي وللقرارات التي اتخذها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لبلدان عدم الانحياز المنعقد بالجزائر .

لقد سجلنا في السنة الماضية انتصارات جديدة وكبيرة في كفاح شعوب العالم من أجل السلام والاستقلال القومي والديمقراطية والتقدم الاجتماعي . وفي كل الأقطار فان الشعوب تدعم تضامنها وتزيد من كفاحها ضد سياسة العبودية والاستغلال التي يتبعها الامبرياليون والاستعماريون والاستعمار الجديد وذلك لاسترجاع وحماية حقوقها القومية الأساسية وموارد بلدانها ، وكذلك لاعادة احتلال المكانة التي تستحقها في العلاقات الدولية . ان هذه الانتصارات تنعكس على هذه الجمعية العامة من خلال عدد أعضاء هذه المنظمة الذي يتزايد سنة بسنة . سنة يقبل البلدان حديثة الاستقلال .

اننا لنشمر بالاعجاب ، وحكومتنا وشعب لاوس يحيون انضمام الدول الثلاث الجديدة الى منظماتنا : بنجلاديش ، فينيا - بيساو ، وجرانادا ، واننا لتأكدون أننا سنواصل الجهود وأن التضحيات التي قدمت هي التي أوصلت هذه البلدان الى هذه النتائج الباهرة .

ان هذه النتائج العرضي عنها تؤكد الضرورة الملحة في أن ننظر الى مفهوم السـلام العالمي واستقلال الشعوب كاحدى الأسس للسياسة الدولية . ان مجموعتنا الدولية لها واجبات عظيمة تنتظرها . منها الكفاح من أجل التحرير القومي ، والكفاح ضد الجوع ، وضد التلوث ، وضد التضخم السكاني ، وضد المجز في موارد الطاقة ، ان كل هذه المشاكل ترتبط برفاهية وحرية الانسان وحتى ببقائه وحياته في بيئة مهددة . وان هنالك قانونا يمكن أن نتقدم به ، وهو أن طبيعة الانسان تطمح الى السعادة وتطمح الى الحرية ، وأن النظام الذى سيسمح لهذا الطموح الأساسى بأن يتحقق ، سيكون النظام الذى يعتبره ضمير الانسان هو النظام الأكمل . هذا ، في نظرنا ، ليس فلسفة بلد بوى فقط ، بل فلسفة سياسية من واجبننا أن نتفق بشأنها .

وأخذا بعين الاعتبار لما قلته ، فان وفد لاوس يشجب ما تبقى حتى الآن من روح الاستعمار والامبريالية في العالم . واننا لنتألم من أى نرى حتى الآن أراض شاسعة مازالت مستغلة من طرف استعمار لا يأخذ بعين الاعتبار الا المنفعة ولا يحترم أى أخلاق ولا يحترم الانسان . واننا نحبي الكفاح البطولي لاهواننا الذين يودون التحرر من العبودية ، عبودية الاستعماريين والاستعمار الجديد والذين يكافحون من أجل استرجاع استقلالهم وحريتهم . ان هذا الكفاح العادل للتحرر القومي له معنى مقدس بالنسبة للشعوب التي تعي كرامتها ، واننا نؤيد هذا الكفاح بكل قواننا .

وانا تحدثنا عن النتائج الطموسة للسياسة العالمية ، فاننا نود أن نحبي كذلك بادرة دعوة الدورة الاستثنائية السابقة للجمعية العامة بهدف مناقشة مشاكل المواد الأولية والتنمية ، وكذلك نحبي بادرة وضع ميثاق لقانون البحار بالنسبة لكل البلدان سواء منها الساحلية أو غير الساحلية ، ان الوقت قد حان كي نضع برنامجا لتوزيع عادل لهذه الثروات.

ولا يمكن لدولة أن تحصل على امتيازات بدعوى أن الدول العظمى يمكنها أن تحصل على تسهيلات لا يمكن للدول الأخرى الحصول عليها . وان هناك دولا كثيرة تحاول الآن أن تجد حلا وسطا مقبولا وعاجلا يستطيع أن يحل بعض مشاكل التأخر الاقتصادي لدول العالم الثالث ، منها مشكلة الجوع في بعض المناطق ، هذه المشكلة التي لا يمكن تحملها إذ أننا نلاحظ أن ملايين من البشر لا يحصلون إلا على حد الكفاف . واننا لسعداء أي نرى أن صيحات أولئك الذين يتألمون يستمع اليها هنا وأن البشر يعمل لمساعدة الجار في حالات الكوارث .

وما أن الأمر يتعلق بكفاح الشعوب من أجل تحريرها ، فاننا مضطرون للحديث عن حرب الهند الصينية وتطورها .

ففي هذه المنطقة من العالم ، عانت الشعوب وما زالت تعاني حتى الآن من مجاعة متواصلة ، والسبب الرئيسي فيها هي السياسة العدوانية للقوى الامبريالية . وهكذا ففي كمبوديا ما زالت الممارك محتدمة ، وتهدد حياة ملايين من البشر وتهدد كذلك ثرواتنا التاريخية .

وفي فيتنام ، وبالرغم من أن اتفاق باريس قد تم التوقيع عليه منذ ٢٠ شهرا ، فإن الممارك لم تنته بعد . وانه من الواضح أن شعوب بلدان الهند الصينية ترتبط ارتباطا وثيقا فيما بينها بفضل روابط ترجع الى قرون مضت ، هذه الروابط التي فرضها التاريخ ، وفرضتها السياسة والشاعر المشتركة . ان السلام واستقلال بلدان الهند الصينية الثلاث مرتبطة بعضها ببعض .

وما أننا من بين موقعي اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٥٤ الخاص ببلدان الهند الصينية واتفاق جنيف لعام ١٩٦٢ الخاص بالاوس ، فان حكومة الاتحاد القومي اللاوسي تعتبر أن شعوب لاوس ، وكامبوديا وفيتنام يجب أن تدعم تضامنها وتقوى روابطها في كفاحها المتبادل ضد الامبرياليين وتدخلهم ، حتى يسترجعوا الحقوق القومية الأساسية لكل شعب . ومن أجل هذا السبب فان تنفيذ اتفاق فينتيان بشأن لاوس واتفاق باريس بشأن فيتنام ، هذا التنفيذ يرتبط ارتباطا وثيقا ، كما هو الحال بالنسبة للكفاح من أجل السلام والاستقلال لأشقاءنا شعب خمير .

وان حكومة الوحدة القومية للاوس تحترم اتفاق باريس بشأن فيتنام وتؤيد كفاح شعب فيتنام من أجل تنفيذ هذا الاتفاق ، الذي يؤكد الحقوق القومية الأساسية لشعب فيتنام ، ان نهاية التدخل العسكري والتدخلات المسلحة ونهاية التدخل الامبريالي وحل المشكلة الفيتنامية سياسيا عن طريق التصالح القومي بين حكومي فيتنام هي الطامح الشرعية لشعب هذا البلد .

ان حكومة الوحدة القومية للاوس تؤيد كفاح شعب خمير منذ سياسة التدخل والاعتداء من طرف الامبريالية حتى يمكن أن تتقدم كامبوديا المستقلة ، السلمية ، وصاحبة السيادة ، وأن تسترجع سيادتها .

وأخيرا ، أسمح لنفسي أن أتحدث لكم عن مشاكل مملكة لاوس ، وأنا على يقين بأن هذه

الجمعية ستفهم الأسباب التي دعنا الى اثاره هذه المشكلة وعرضها عليكم ، وهي الأسباب التي تدعونا للبحث عن السلام والائتلاف القومي .

وكما تعلمون ، فان شعب لاوس قد خاض كفاحا وطنيا طويلا وحقق فيه انتصارا ضـد الامبريالية . وفضل عزمه الصادق للحصول على الاستقلال واستتباب الأمن بالنسبة لكل شعب لاوس ، وفضل صبر صاحبي المال والأموال الأيرين سوفانا فوما وسوفانا فونج ، فقد تم التوصل الى توقيع اتفاق فينتيان الذي يضمن حقوق شعب لاوس القومية الأساسية ، ويضمن عدم انحياز لاوس ، وكذلك يعيد السلام والوئام الى هذا البلد .

بعد عشرين سنة من الكفاح العنيف ، فان هذه النتيجة تعتبر هامة وقد رحب بها شعب لاوس بأسره ، وكذلك رحبت بها كل الشعوب الصديقة لشعب لاوس . وفي هذه المملـكة السلمية ، فان المناطق الريفية قد أصبحت تعيش في هدوء ، وأن الـ ٧٠٠٠٠ لاجي الذين اضطروا الى مفارقة قراهم أثناء الحرب ، يرون اليوم آمالهم تقترب من أن تتحقق ان سيستطيعون العودة الى هذه القرى .

ان الطرفين اللاوسيين المعنيين ، بتأييد من الشعب اللاوسي ، قد قبلا تشكيل حكومة جديدة ، بعد الاتفاق الذي حصل في ٢١ فبراير ١٩٧٣ ، والبروتوكول الذي وقع في ٤ سبتمبر ١٩٧٣ . وان هذه الحكومة الجديدة ، حكومة الوحدة القومية لديها واجب أساسي هو تطبيق اتفاقية فيانتيان وكذلك الوصول الى الوئام القومي حتى يمكن أن يرى شعب لاوس ، بعد انتخابات عامة حكومة منتخبة حرة تقوم بعملها في المار تشريعي ، كما نأمل أن يتمكن لاوس من تحقيق ذلك في ظروف سلمية ، وأن تكون لاوس حينئذ مستقلة ذات سيادة وأن تعيش في جو ديمقراطي . واننا سوف نحصل على ذلك بفضل جهودنا وفضل مساعدة البلدان الصديقة غير المشروطة .

ان الحكومة المؤقتة للاتحاد القومي للاوس ، ان تحقق سياستها السلمية ، وسياسة عدم الانحياز ، طبقا لاتفاق فيانتيان بتاريخ ٢١ فبراير ١٩٧٣ وطبقا للهرتوكول المؤقتة في ١٤ سبتمبر ١٩٧٣ ، ان هذه الحكومة ستبذل كل جهودها وتركزها لتدعيم السلام والاستقلال القومي ، للحفاظ على الحكومة الاتحادية والمجلس الائتلافي القومي ولتدعيم الوئام الوطني .

وعلى الصعيد الدولي ، فان الحكومة المؤقتة تتبع سياسة قومية ، سياسة سلام واستقلال وعدم انحياز ، وان الحكومة المؤقتة تدعو الى علاقات صداقة مع كل البلاد وخاصة البلدان المجاورة وذلك على أساس احترام المبادئ الخمس التي يعتمد عليها التعايش السلمي ، ان لاوس ستساهم مساهمة ايجابية في العمل المشترك الذي تقوم به بلدان عدم الانحياز ، وان لاوس تؤيد كذلك كفاح شعوب آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ضد الاستعمار والاستعمار الجديد ومن أجل السلام والاستقلال القومي والديمقراطية والتقدم الاجتماعي .

وان تعتمد هذه الحكومة على قواها الذاتية للبناء القومي ، فانها ستعمل للحصول على مساعدة غير مشروطة من كل البلدان ، مهما كانت نظمها السياسية ، تلك البلدان التي تريد أن تساعد لاوس على اعادة بناء ما هدمته الحروب الطويلة .

ان انسحاب كل القوى وكل العسكريين الأجانب من أراضي لاوس ومن البلدان المجاورة سيساعد على تدعيم السلام في لاوس وعلى توثيق العلاقات بين شعوب هذه المنطقة من العالم . ان كفاح شعب لاوس ضد كل محاولات تخريب السلام ومن أجل تنفيذ اتفاقية فيانتيان تطبيقا سليما ، هو كفاح طويل وصعب ، ولكن لأنه كفاح عادل فان شعب لاوس سيستطيع أن يتغلب على كل الصعوبات وأن يتجاوز كل المراقيل للوصول الى تحقيق انتصاره النهائي .

ان شعب لاوس ، سيكون يقظا وسيدعم وحدته القومية وسيواصل كفاحه لتنفيذ اتفاقيات فيانتيان تنفيذا كاملا وصحيحا ، للحفاظ على الأمن وتدعيم الاستقلال وكذلك تدعيم الوئام القومي . وان شعب لاوس معتزم على ألا يترك الفرصة لكي يتجدد ما حدث في الماضي وأن يحافظ على حقوقه القومية الأساسية .

واننا لمتأكدون من أن الشعوب المحبة للسلام والحرية والعدالة والمثلية في هذه الجمعية الموقرة ، ستواصل تأييدها لنا في كفاحنا من أجل تنفيذ اتفاق فيانتيان تنفيذا صحيحا ، كما ستواصل تقديم مساعداتها الفعالة والضرورية لاعادة بناءنا القومي .

وسأنتهي كلمتي هذه بتقديم شكرى الصادق الى البلدان الصديقة التي قدمت لنا مساعدة لها غير المشروطة وكذلك الى أولئك الذين يودون أن يقدموا لنا مساعدة جديدة لاعادة بناء بلدنا ولتضميد جراح الحرب ، وهذا من شأنه أن يحسن مستوى معيشة شعبنا ومن شأنه كذلك أن يجعل السلام والوئام في لاوس دائمين .

وانا نأمل أن يسجل هذا العام تدعيم السلام والوئام في لاوس وانتصارات جديدة للشعوب التي تكافح من أجل السلام والاستقلال القومي ، ومن أجل تدعيم السلام العالمي . هذه هي رغبة شعب لاوس بأسره .

السيد ماك ايكين (كندا) (الكلمة بالانجليزية) : يسرني كل السرور أن أشترك مع الأعضاء الآخرين في تهنئتكم بانتخابكم لرئاسة هذه الدورة . ولا يشك وفدنا في أنكم ستنجحون بحكمكم الكبيرة في نشر الجو الملائم في هذه الدورة التاسعة والعشرين لتحليل الأوضاع الدولية التي تحدث عنها العديد من الخطباء .

اننا ندرك الدور الأساسي الذي تلعبه دولتكم داخل كتلة عدم الانحياز . بل ان

المبادرة التي اتخذتها الجزائر في طلب عقد دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة في موعد متقدم هذا العام يعتبر له أهمية كبرى بالنسبة للعمل الذي ستقوم به المنظمة في هذه الأشهر وفي الأعوام القادمة . وقبل أن نبدأ هذه الأعمال فانه يجدر بنا أن نذكر - كما قال الرئيس بومدين - أهداف دول عدم الانحياز وهي تحرير كل الشعوب في ظل من التعاون الدولي الذي يقوم على أساس المساواة بين كل الدول واحترام السيادة القومية واقامة سلام عادل في كل مكان في العالم ، هذه هي الأهداف التي نتطلع اليها ونشترك فيها جميعا .

ويمثل تواجد وفود من جمهورية بنجلاديش وجربانادا وجمهورية غينيا بيساو وسطونا الآن لأول مرة بعد قبولها في منظمة الأمم المتحدة ، خطوة جديدة قطعتها المنظمة الدولية في طريق العالمية . وان كندا قد وافقت وأيدت كل من القرارات الثلاث التي قدمت بشأن قبول هذه الدول واننا واثقون أن كلا من هذه الدول سوف تسهم بطريقة ايجابية في أعمال هذه الدورة وفي الدورات القادمة .

لقد استمعنا صباح اليوم الى السيد وزير خارجية هندوراس الذي وجه نداء لمساعدة هندوراس على الصعيد الدولي . وفي هذا الصدد فان حكومة كندا قد قررت أن تمنح ... ٥٢٥ دولار مساعدة منها لهذه المنطقة التي أصيبت بكارثة طبيعية .

ولاشك أن بعض المشاكل السياسية الكبرى التي عالجتها المنظمة خلال سنوات وجودها الأولى قد خفت حدتها ولم تعد تحتل مكانها الا في مفاوضاتنا أو مناقشاتنا . وهذا هو وضع الحرب الباردة التي حل محلها الآن التعايش السلمي وازالة التوتر والوفاق .

لقد رأينا خلال العشرين عاما الماضية انتصار بعض الشعوب المستعمرة وسيرها نحو تقرير مصيرها والاستقلال . وخلال الأشهر الماضية كانت هناك بعض الأراضي الافريقية التي

كانت ولا تزال خاضعة للاستعمار البرتغالي وقد قطعت الآن خطوات مشجعة . بل ان غينيا بيساو قد حققت استقلالها وتواصل الآن المفاوضات بنفس هذا الغرض بين البرتغال وموزامبيق وانجولا . وان كل الذين يؤيدون أعمال الأمم المتحدة قد علموا بسرور بالغ أن البرتغال يوافق على برنامج تصفية الاستعمار وذلك بالتعاون مع الهيئات المعنية في الأمم المتحدة . واننا نعرب عن اعتباطنا في كندا بتطور هذه الأحداث ولذلك فنحن نشجع الشعوب البرتغالية والشعوب الافريقية على البحث عن حل سريع وعادل وسلي لهذه المشاكل الطروحة أمامهم .

وفي أماكن أخرى في العالم ، وخلال الأعوام المنصرمة حدث بعض التقدم في سبيل تصفية الخلافات والصراعات الاقليمية القائمة ولكن حتى لا نطمئن الى هذا السلام الزائف وقعت أزمة قبرص وأيقظتنا وأعطينا الاحساس بمدى سرعة اندلاع النزاعات التي تتواجد وتهدد الأمن والسلام الدولين .

وخلال الأشهر الماضية أدركنا مدى دقة السلام والأمن الدولين ، ولا حظنا أيضا أن النظام النقدي الدولي والعلاقات التجارية هشة للغاية .

ويتميز الموقف الاقتصادي الدولي بزيادة نسب التضخم وسط النمو الاقتصادي وارتفاع أسعار الفائدة ، وضعف أسواق الأوراق المالية وجو القلق الذي يسود . وليس ثمة شك أن ازدياد سعر الطاقة سوف يدفع الى زيادة الاستثمارات واجراء اصلاحات جذرية من جانب الدول الصناعية أو الدول النامية التي تعاني موازين مدفوعاتها من العجز .

وليس ثمة شعب أو حكومة يمكنها أن تحل وحدها المشاكل الخاصة بالتضخم أو البطالة ، ومعجز الميزانية والآثار الخطيرة التي سوف تنجم عن أى قرارات فردية قصيرة النظر . وهناك

عراقيل كثيرة تعترض طريق التجارة وأسعار الفائدة ، ولكن هذه ليست هي المشاكل الوحيدة
فهناك مشاكل أخرى تتعلق بالكرامة الانسانية . فان البطالة وسوء التغذية والمجاعات والعوز
تعتبر سبة في جبين الانسانية . واننا لا يجب أن نتخلى عن معالجة هذه المشاكل وعلينا
جميعا أن نبذل جهدا في سبيل التعاون ، ولكن يتعين على الدول التي لديها ———وارد
و ثروات عديدة أن تعمل في مجال البناء حتى تسهم في استقرار الاقتصاد الدولي ، بدلا من
اشاعة القلق في—————ه .

وفي الوقت الحالي ليس هناك أهم من تدعيم الاقتصاد الدولي . فعندما يقل الانتاج والطلب في الدول الصناعية فاننا نعاني جميعا من هذا أيا كانت درجة نمونا . وان الصعوبات التي تعاني منها الدول الصناعية تتخذ شكل الأزمات في الدول النامية وشكل الكارثة فـ في الدول التي تتأثر من هذه الاجراءات .

ان قلقنا له ما يبرره ولكن هناك أيضا بعض الدواعي التي تدفعنا الى الأمل فـ ان صندوق النقد الدولي قد اتخذ بعض الاجراءات الهامة بهدف اصلاح النظام النقدي الدولي بطريقة تدريجية ؛ وان بدء المفاوضات التجارية الهامة بيدرو شيكا ، كما أن عددا من الدول الصناعية قد التزم بتلافي سد عجز ميزان مدفوعاتها باتخاذ اجراءات تحد من المبادلات التجارية ولكن لا يجب أن نكتفي بذلك ، فان برامج المساعدات على التنمية يجب أن تستمر بل يجب أن تزداد اتساعا لو أمكن ذلك ، وان الهيئات الدولية التي تعمل في هذا الضمار . يجب أن تعتمد على مساعدة هذه الدول الصناعية ويجب أن تتضاعف المشاورات والمحادثات .

ان موقف كندا خلال هذه الدورة وخلال دورات أخرى واجتماعات دولية أخرى سوف يقوم على هذا الأساس . وأود أن ألفت انتباهكم الى اجتماعين من هذه الاجتماعات ، ففي هذا الخريف سوف تجتمع الحكومات في اطار المؤتمر الدولي للتغذية للموافقة على برنامج يهدف الى ضمان تمويل كاف وحبوب كافية لكل دولة من دول العالم . وفي العام القادم سوف تعقد في نيويورك مناسبة الدورة السابعة الطارئة للتنمية اجتماع آخر . وتعمل حكومة كندا من جانبها ، وتعطي أهمية كبيرة لهذه المؤتمرات .

ان البحث عن حلول للمشاكل السياسية والاقتصادية لا يجب أن ينسينا المهام الأخرى العاجلة التي تنتظرنا ، وهي أنه يوجد هناك بشر يجب أن نعمل على تحسين مستوى معيشتهم .

وان أمنا اليوم مهدد من تطور الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية ومن المهم أن نوقف سباق الأسلحة النووية حتى نحافظ على الاستقرار الدولي وأن نتلافى نشوب حرب نووية . ويتمين على الدول النووية أن تتغلب على هذه الصعوبة البالغة . وحينما ندرك هذا التهديد الخطير الذي تشكله الترسانات النووية علينا ، فانه يجب علينا مواجهة هذه المشاكل كما قال السيد السكرتير العام ، فان على كل الدول أن تتولى مسؤولياتها ، وأن كنندا تمارس هذه المسؤولية بالفعل .

لكن في الواقع علينا أن نضع نظاما تنتفع فيه كل الدول بمزايا الطاقة النووية . وان المجتمع الدولي يجب عليه أن يبحث عن نظام يمكن أن يجيب على هذه المشكلة . وقد عملت كندا في هذا المجال بنشاط . ولكن يجب أن يتدعم النظام الذي وضعته ، لقمود وضعنا نظام مفيد لانتاج الطاقة النووية ونعتقد أنه لا يجب أن نحرّم منها الدول التي تحتاجها . واننا نريد حتى ولو كنا ملتزمين بقضية التنمية الدولية أن نتلافى انتشار الأسلحة النووية .

ودون أن نهمل احتياجاتنا ، ومع اعتبار القيود الخاصة بالأمن واستمرار الثروات فاننا نريد أن نضع تحت تصرف دول أخرى نظاما للطاقة النووية . ويمكن ما لم يتم الموافقة على الاجراءات المناسبة فان كندا سوف تطالب الدول التي تستخدم التقنيات أو المواد الأولية الكندية في انتاج الطاقة النووية أن تلتزم بعدم استخدام هذه المواد في صنع الأسلحة أو المتفجرات النووية لأي سبب كان . وتعطي كندا أهمية خاصة للدور الذي تلعبه الضمانات النووية التي تطبقها الوكالة الدولية للطاقة النووية .

ومن المهم أن يوافق المجتمع الدولي وأن يطبق بسرعة الاجراءات الفعالة التي تهدف

الى وضع حد لانتشار الأسلحة النووية . فالتقنيات النووية أصبحت اليوم تطبق في العديد من البلاد ، وان تكاليف صنع الأسلحة النووية لم تعد باهظة، ويشكل الحصول على المواد الأساسية المشكلة الكبرى . ولما كان انتاج هذه المواد يزداد يوما بعد يوم في العالم فانه قد غدا من الصعوبة الاشراف على استخدامها ويقترن عنصر الانتشار هذا في المجال السياسي برد فعل نووي متسلسل فان أى تفجير نووي تنجح احدى الدول في اجرائه يثير لدى الدول الأخرى الرغبة في المضي في هذه المغامرة .

وتعتبر أى دولة وجودها القومي مهددا في هذا العالم الذى لا يعطي ضمانات حقيقية للسلام ، فاذا حصلت كل دولة على قوة نووية فان هذا سوف يشجع جاراتها على المضي على نفس هذا الطريق مما يهدد سلامهم جميعا . واننا نعتقد أن التهديد الذى يخيم على الانسانية جميعا* ينجم من وجود هذه الأسلحة النووية في حد ذاته ، وأنه يزداد مع ازدياد عدد الدول التي تحصل على هذه الأسلحة . وليس ثمة مجال لوضع تمييز بين الدول التي تحصل على هذه الأسلحة لأن الخطر ينجم سواء من عدد هذه الدول أو من السياسة التي تتبعها .

وحتى نتلافى وجود كارثة نووية علينا أن نوافق على أن تطبيق مبدأ عدم التمييز يجب أن يشمل حدود أو قيود عطية . وان حكومتنا تدعو المجتمع الدولي على الالتزام بالامتناع عن أى اسهام في انتشار القوى النووية بدرجة غير منطقية ، كما تدعو هذه الدول للموافقة على الضمانات اللازمة لهذه الالتزامات .

واننا نود أن نوافق على الصعيد الدولي باتخاذ اجراءات تهدف الى الحد من تضاعف وتعدد وانتشار الأسلحة النووية ووضع حد لانتشار التقنيات الخاصة بتصنيع هذه الأسلحة

وتطويره ————— .

ان معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية والجهود التي تهدف الى الحد من انتشار استخدام الأسلحة ومنع التجارب النووية تهدف الى تحقيق الأهداف التي نصبوا اليها . وحتى نوقف انتشار الأسلحة النووية على كل الدول أن تلتزم بعدم نقل التقنيات أو المواد النووية بدون اشراف دولي يهدف الى منع استخدام هذه المواد في صنع أسلحة نووية متفجيرة . ونجد من ناحية أخرى أن على كل الدول أن تضع تحت الاشراف الدولي المخزون من المواد النووية القابلة للانشطار وأن تستخدمها لأغراض سلمية . كما يتعين على هذه الدول كمرحلة أولى أن تضع المنشآت النووية السلمية تحت نفس هذا الاشراف وأن تعمل على وقف انتاج المواد القابلة للانشطار التي تستخدم في صنع الأسلحة النووية . وان الاشراف الدولي على المواد القابلة للانشطار يشكل أفضل ضمان يمكن أن يتمتع به المجتمع الدولي لضمان طابع سلمي لنوايا كل الدول . وان جهودنا يمكن بذلك أن تنصب على انتاج وتوزيع الطاقة النووية لأغراض سلمية .

ولكن أيا كانت التهديدات بنشوب حرب نووية فانه لا يجب أن نهمل الأخطار القائمة والناجمة عن استخدام الأسلحة التقليدية .

ان القوة والمحافظة على السلام والتي تشرف عليها منظمة الأمم المتحدة تشكل احدى الأدوات النافعة التي حصلنا عليها حتى الآن لمواجهة هذه المشكلة . وقد اشتركت كندا في كل عمليات المحافظة على السلام التي نظمتها منظمة الأمم المتحدة وقد كلف ذلك حياة بعض المواطنين الكنديين وحياة بعض المواطنين من الدول الأخرى التي تمارس هذا النشاط .

ان مصلحتنا واضحة ولكني مقتنع بأن الفالية العظمى من الكنديين يعترفون دائماً بأهمية عمليات المحافظة على السلام التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة . ولكن حتى أكون صريحا لم تعد كندا تبدى تجاه هذه العمليات نفس الحماس الكامل والشديد الذي كانت تبديه في الماضي . وينجم قلق المواطنين الكنديين من أن قوة الطوارئ لم تنجح في أغلب الأحيان الا في المحافظة على وضع راهن هش ، واذأ أردنا أن تواصل منظمة الأمم المتحدة نشاطها فعالا في هذا المجال فمن الضروري أن تبذل في هذا المجال جهودا في شتى المجالات السياسية وخاصة من جانب الأطراف المعنية ، حتى نحول الى واقع دائم ذلك السلام المؤقت الذي تحافظ عليه منظمة الأمم المتحدة . ولكن اذا لم يحدث ذلك ، واذأ أدرك المشتركون في عمليات المحافظة على السلام أن هذه العمليات قد تستمر الى مالا نهاية فاني أخشى ألا تستجيب الحكومات الى طلبات ارسال قوات في المستقبل .

وقد رأينا في العام الماضي انشاء قوتين جديدتين في الشرق الأوسط وفي تدعيم القوة الموجودة في قبرص ، وهذه الأحداث لها أهمية في حد ذاتها ولكنها قد تكون درسا يستفاد منه بالنسبة للمستقبل . فنجد من وجهة نظر كندا أن ارسال قوات في الشرق الأوسط كان لها نتائج ايجابية ، فقد أسهمت في احترام اتفاقيات وقف اطلاق النار والفصل بين القوات . ولكن لا يجب أن ننسى أن هناك مبادئ قد طبقت وأن تمويل هذه العمليات كان من قبل منظمة

الأمم المتحدة . وهذه التجديدات التي طرأت قد زادت من فاعلية قوة الطوارئ في الشرق الأوسط وسوف تسمح بإرسال قوات أخرى للمحافظة على السلام في ظل أوضاع جديدة .

أما الوضع في قبرص فهو أقل ارضاء لنا مما حدث في الشرق الأوسط بالرغم من وجود قوات الطوارئ التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ، فقد نشب القتال مرة أخرى بضراوة لا مثيل لها خاصة وأن الأزمة السياسية التي كانت متواجبة منذ زمن لم تحل . بل إن أحداث قبرص قد أكدت مرة أخرى أنه لعدم وجود اتفاق أو تعاون من جانب الأطراف المتنازعة فإن الدور البناء الذي قد تقوم به قوى السلام يعد محدودا للغاية .

وإذا أردنا أن نزيد من فاعلية قوات السلام التابعة للأمم المتحدة فعلينا أن نضع مبادئ أخرى وأن نطبق طرقا أخرى . وإن الميثاق يقدم لنا وسائل جديدة في مجال المحافظة على السلام . وهناك مزايا في وجود تفاهم سبق في مجال عمليات المحافظة على السلام والاشراف عليها . وإن التجربة التي خاضتها قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة توضح لنا الطريق الذي يجب أن نتبعه . وتحت اشراف مجلس الأمن سوف توزع المسؤوليات بين مجلس الأمن وبين السكرتير العام وبين الدول التي تقدم القوات وبين الأطراف المعنية أو أطراف الصراع . ولا يمكن لمنظمتنا أن تهمل أي أداة من الأدوات التي تساعد على حل المنازعات . وتأمل الحكومة الكندية في أن الدول الأعضاء سوف تواصل منح هذه المشكلة الاهتمام الجدير بها .

لقد تحدثت عن بعض المشاكل السياسية والاقتصادية الكبرى التي يتعين على الجمعية مناقشتها خلال هذه الدورة . ولقد تحدثت عن مشكلتين أساسيتين تتعلقان بالأمن ، أي مشكلة المحافظة على السلام ، وانتشار الأسلحة النووية . وكما أوضح السيد السكرتير العام فإن انتشار الأسلحة النووية قد يمثل خطورة لا نستطيع إدراك مداها بالنسبة لبقا حضاراتنا ومقاه

الجنس البشرى . ولذلك فاني لا أندم على أنني قد أوضحت مدى أهمية هذه المشاكل وانشغالي
بها .

ولا يمكن أن أختتم هذه الكلمة دون أن أشيد بالنشاط الذي يبذله السيد السكرتير العام
والعاطلين معه ، سواء في الادارة المركزية أو في العالم أجمع حتى يردوا على التحديات التي
تواجهها المنظمة وكما قال السكرتير العام في تقديم التقرير الخاص به :

"يذكرنا كل يوم بأن هناك أشياء ضئيلة فقط تفصل بين النظام والفوضى ، بين الرخاء
والعوز الكامل ، بين السلام والدمار الكامل . فإذا أردنا أن نتغلب على القلق والضييق الذي
يسود في هذا الوقت فعلينا أن نبذل جهداً مدركاً ومتعاوناً حتى نغير الاتجاه ونحسب
أهدافنا التي أعلننا عنها الى حقائق " .

وفي هذه الدورة يلتزم وفد كندا بالعمل مع كل الوفود الأخرى ، حتى نتقدم نحسب
تحقيق أهدافنا المشتركة .

(رفعت الجلسة الساعة ١٢ / ٢٠)